

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الخامسة والستون



الجلسة ٦٣٢٠

الثلاثاء ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد سلام. (لبنان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد دولغوف أوغندا السيد روغوندا البرازيل السيدة فيوتي البوسنة والهرسك السيد باربايتش تركيا السيد قرمان الصين السيد لونغ تشو فرنسا السيد آرو غابون السيد مونغاراموسوتسي المكسيك السيد هيلر المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد بارهام النمسا السيد ماير - هارتنغ نيجيريا السيد أوغوو الولايات المتحدة الأمريكية السيدة رايس اليابان السيد تاكاسو

جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بالعراق

تقرير الأمين العام المقدم عملاً بالفقرة ٦ من القرار ١٨٨٣ (٢٠٠٩) (S/2010/240)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room U-506



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة فيما يتعلق بالعراق

تقرير الأمين العام عملاً بالفقرة ٦ من القرار

١٨٨٣ (٢٠٠٩) (S/2010/240)

الرئيس: أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل العراق، يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجرياً على الممارسة المتبعة، أعترم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل للمشاركة في النظر في هذا البند، بدون أن يكون له حق التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناءً على دعوة من الرئيس، شغل السيد البياتي (العراق) مقعداً على طاولة المجلس.

الرئيس: وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد آد ميلكرت، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد ميلكرت إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

أود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى الوثيقة S/2010/240، التي تتضمن تقرير الأمين العام عملاً بالفقرة ٦ من القرار ١٨٨٣ (٢٠٠٩).

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد آد ميلكرت، الذي أعطيه الكلمة الآن.

السيد ميلكرت (تكلم بالإنكليزية): لقد مثلت انتخابات مجلس النواب العراقي التي جرت في ٧ آذار/مارس نقطة تحول بالنسبة للعراق، بما أن النتائج ستحدد الحكومة التي ستشرف على انسحاب قوات الولايات المتحدة خلال عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ وستحكم العراق في السنوات الأربع المقبلة. وهذه فرصة لزيادة تعزيز سيادة البلد والمضي قدماً بمزيد من التصميم من أجل تحقيق المصالحة.

ومع ذلك، هناك أسباب تدعو للقلق البالغ. ويؤسفني أن أسترعي الانتباه إلى أن عدداً مربعاً من حوادث العنف التي وقعت في عام ٢٠١٠ خلّفت حتى الآن أكثر من ٢٠٠٠ قتيل عراقي وإصابة ٥٠٠٠ شخص. واغتيل أمس عضو مجلس النواب المنتخب حديثاً بشار العكيدي في عمل إجرامي حقير. ولا بد للمجتمع الدولي من إدانة مرتكبيه وفرض العزلة عليهم. وسيفيد ذلك في الانتقال المنظم نحو تشكيل حكومة جديدة بوصفه لحظة بالغة الأهمية في تهيئة بيئة سياسية مواتية لإجراء حوار هادف وتقاسم السلطة.

وإزاء هذه الخلفية، أود أن أشاطركم بعض الملاحظات والمخاوف.

في أعقاب إعادة فرز الأصوات في بغداد والتصديق الوشيك على نتائج الانتخابات من المحكمة الاتحادية العليا، ستكون أول دورة انتخابية كاملة في العراق قد اكتملت بنجاح وبصورة تتسم بالمصداقية. ومهما أكدنا على أهمية

تشجيع الأحزاب الفائزة على الاجتماع والتلاقي حول اتفاقات يمكن أن تسترشد، في هذه المرحلة، بمبادئ ثلاثة هي: أولاً، تشكيل حكومة ائتلافية تشمل جميع القوائم الفائزة الرئيسية؛ ثانياً، تشكيل حكومة تقوم على مبادئ تقاسم السلطة؛ وثالثاً، إجراء عملية تشكيل الحكومة في غضون إطار زمني متفق عليه مبدئياً.

إن الاتفاق على هذه المبادئ يمكنه إظهار الالتزام باتجاه محدد وفي الوقت نفسه يتيح مزيداً من الوقت لكي تجري العملية المعقدة لبناء التوافق في الآراء بدون إيجاد فراغ سياسي. ولا تقتصر الديمقراطية بالضرورة على التمييز بين أغلبية في الحكومة وأقلية في المعارضة. وفي هذا المنعطف، فإن تشكيل حكومة جامعة على نطاق واسع باعتبارها بديلاً ثورياً للإقصاء والحرمان من الحقوق للذين عانت منهما طوائف كثيرة في الماضي من المحتمل أن يخدم مصلحة العراق بشكل أفضل.

ومن التحديات الرئيسية الأخرى التي تنتظرنا الحاجة إلى تلبية التوقعات الكبيرة بأن يُترجم التقدم السياسي والأمني إلى نمو اقتصادي وإيجاد الوظائف، بما يؤدي إلى تحسن هائل في الظروف المعيشية. وقائمة التحديات ذات الصلة بالبنية الأساسية والخدمات هائلة، حيث يوجد نقص في جميع المجالات، من المدارس ومراكز الرعاية الصحية إلى الطرق والمحاري والكهرباء. وفي العراق، يبلغ العمر المتوقع عند الولادة ٥٨,٢ سنة مقابل ٧٣,٦ سنة في سوريا على سبيل المثال. وتتطلب إعادة إدماج المشردين داخلياً - الذين يعيش كثيرون منهم في ظروف مريعة كمستقطنين - واللاجئين الذين يريدون العودة قدراً أكبر بكثير من الاهتمام والموارد باعتبارها من الأولويات.

ويمكن للحكومة الجديدة الاستفادة من اتجاهات السياسة العامة الواردة في الخطة الإنمائية الوطنية. غير أنه

هذا الإنجاز فلن نفيه حقه. إنه يمثل رفضاً قاطعاً من الأغلبية العظمى من الشعب العراقي لقوى العنف وأهدافها.

وعلى الرغم من التحديات التي تبرزها وسائط الإعلام في كثير من الأحيان، فإن ما لاحظته في فترة ما بعد الانتخابات هو تفهم حقيقي ومشترك بين جميع القادة المنتخبين بأنه لا يوجد بديل لاحترام الأساس الدستوري للمرحلة الانتقالية نحو تشكيل الحكومة المقبلة. ويكتسي هذا الموقف السياسي المشترك أهمية أساسية في تقييم العملية الجارية، بما في ذلك ميزاتها التي تستغرق وقتاً طويلاً. وتجسد هذه الأخيرة انعدام الإجراءات والأعراف السارية، فضلاً عن خصائص النظام البرلماني، الأمر الذي لا يختلف عن خصائص النظم البرلمانية في البلدان الأخرى من العالم.

وهذا لا يعني أن الوقت لا يهم، حيث إن الناخبين العراقيين يتوقعون رؤية نتائج تصويتهم، والقوى المدمرة على استعداد لعرقلة التقدم. ومع ذلك، فإن الجوهر يكمن في تصميم القادة السياسيين، فضلاً عن أصوات السلطات الدينية والمجتمع المدني، على بناء مستقبل البلد على أساس دستوري بروح منفتحة وشاملة.

وإذ نتكلم، ترد بعض الإشارات الإيجابية، وبعضها الآخر أقل إيجابية. وقد اقترحت أطراف مختلفة اتباع صيغة المائدة المستديرة لعملية تشكيل الحكومة. وقد نصحن بعض القادة الرئيسيين الشروع في هذه العملية دون مزيد من التأخير.

وفي هذا السياق، من الأهمية بمكان أن نعتز جميعاً بأن النظام الدستوري يتطلب تأييد الأغلبية لجميع المناصب الحكومية والاتفاقات بشأن السياسات. وفي النظام السياسي في العراق، لا تمثل نتائج الانتخابات وحدها ضماناً مباشرة لاختيار رئيس الوزراء. ومن هنا، فإن الجهد الدائم الذي تبذله بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق يرمي إلى

التي ستعقد مستقبلا ولتعزيز الدعم للعمليات الدستورية والبرلمانية ذات الصلة، مع أخذ الدروس الكثيرة القيمة المستفادة في الاعتبار.

وبينما تتبلور عملية تشكيل الحكومة تدريجيا، فإن ثمة فرصا أكبر لإحراز تقدم بشأن بعض المسائل الرئيسية المتعلقة مقارنة بما كان عليه الحال في الفترة السابقة للانتخابات. ويتعلق هذا بصفة خاصة بالمجالات ذات الأهمية الحاسمة للمصالحة والتي تتطلب عملا على مختلف مستويات المشاركة.

ويسعدني بصفة خاصة أن أشير إلى أن الاتصالات غير المنحازة التي تجريها بعثة الأمم المتحدة بهدف تحقيق المصالحة بين مختلف الطوائف والمصالح في محافظة نينوى قد ولدت أجواء إيجابية وإمكانية تحقيق نتائج ملموسة في المستقبل القريب. وبناء على مبادرة نائب رئيس الوزراء العيساوي التي أطلقها في العام الماضي، تيسر البعثة عقد لقاءات بين محافظة نينوى وحكومة كردستان الإقليمية كأساس لإحراز تقدم في أربعة مجالات محددة: توضيح المسؤوليات والمشاركة في السياسات الأمنية لنينوى؛ وتيسير الإفراج عن العرب المحتجزين في منطقة كردستان أو نقلهم؛ وتعزيز الدعم والحماية للأقليات التي تعاني من التمييز والهجمات، بما في ذلك الهجوم المثير للقلق الذي وقع مؤخرا على حافلة تقل طلابا مسيحيين في الموصل؛ وإنهاء غياب ممثلي قائمة نينوى المتأخية عن مجلس محافظة نينوى وعن إدارتها باعتباره خطوة نحو تطبيع العلاقات داخل المحافظة.

وآمل أن تكون هذه المؤشرات الأولى على تغير الأجواء وعلى التصميم بشير خير لمباشرة مهمة التعامل بشكل جدي مع المسائل المتعلقة بخصوص جميع ما يسمى بالمناطق المتنازع عليها. وما زالت تلقي هذه المسائل بظلالها على استقرار العراق ومستقبله. ولقد آن الأوان لكي تتوصل

يصعب تجنب استنتاج مفاده أن التعمير والإصلاح يأتيان مجزأين في معظم الأحيان ويعانيان أحيانا من فجوات في القيادة والقدرات. ومما يدعو إلى القلق أيضا أنه في المرحلة الحالية بعد إجراء الانتخابات، يبدو أنه لا يوجد أي اهتمام فعليا بأولويات الاقتصاد والسياسة الاجتماعية. وقد يؤدي عدم تلبية الحكومة المقبلة لاحتياجات السكان ومطامحهم، مصدرا لزيادة عدم الاستقرار وتقويض المكاسب التي حققتها العملية الديمقراطية حتى الآن.

أود أن أتناول بإيجاز مجالات عمل الأمم المتحدة. فقد كان التوقيع على أول إطار عمل للأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في ١١ أيار/مايو معلما بارزا على طريق التخطيط الطويل الأجل للاقتصاد والتنمية البشرية في العراق، والذي يركز على الأولويات الإنمائية الوطنية الخمس المبينة في تقرير الأمين العام (S/2010/240). وسيكون حشد الموارد لتمكين هيئات الأمم المتحدة من أداء دورها في تنفيذ هذه الأولويات ضروريا، وسيكون من الضروري أيضا إيجاد التوازن السليم بين زيادة المساهمات العراقية والالتزام المستمر من قبل شركاء العراق في مرحلة الانتقال الحاسم إلى المساعدات الإنمائية الطويلة الأجل. ويجري حاليا إعداد إطار لصندوق استئماني بموجب إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لمناقشته مع جميع الشركاء بهدف بدء عمله ببداية عام ٢٠١١.

وقد جعلت الحاجة إلى إعادة فرز الأصوات في بغداد من الضروري أن تواصل بعثة الأمم المتحدة تكريس اهتمام وموارد إضافية لدعم إدارة الانتخابات. وكان تأكيد الفرز الأولي في نهاية المطاف لحظة افتخار مستحق لجميع موظفي الأمم المتحدة الذين ساندوا بلا كلل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في تحقيق هذه النتيجة التاريخية. وفي الفترة المقبلة، سيعمل فريق الأمم المتحدة الانتخابي عن كثب مع فريق الأمم المتحدة القطري للتخطيط للأحداث الانتخابية

علاقات حسن جوار مع الكويت. وبعثة الأمم المتحدة تواصل نقل الرسالة التي تفيد بأن إعادة تأكيد العراق للحدود التي جرى ترسيمها في عام ١٩٩٣ والتي تأكدت في القرار ٨٣٣ (١٩٩٣) أمر لا غنى عنه للانتهاء من حل المسائل الأخرى المعلقة، مع التعويل على تطمينات حكومة الكويت بأن تطبيع العلاقات يحقق المصلحة المشتركة والنفع المتبادل.

وأخيراً، فإن المصالحة تتطلب التزاماً قوياً بدعم حقوق الإنسان والتي ما زالت تتعرض لضغوط هائلة بطرق عديدة. ونحث السلطات في بغداد وأربيل على أن تأخذ بجدية بالغة جرس الإنذار الذي دقّه اتحاد الصحفيين الدولي من أن العنف ضد الصحفيين في العراق يتزايد مرة أخرى ودعوته إلى إجراء تحقيقات في جريمتي قتل وقعتا مؤخرًا. وتشعر بعثة الأمم المتحدة بالقلق أيضاً إزاء الأنباء عن إساءة المعاملة والتعذيب في أماكن احتجاز سرية. ووقف موجة العنف المستمر التي ضربت العشرات من المواطنين الأبرياء يتطلب مرة أخرى وجود قوات أمن فعالة وكذلك تطبيق القانون على نحو متسق لتفادي الدخول في حلقة مفرغة من انتهاك الحقوق الأساسية.

وأود في الختام أن أسترعي انتباه المجلس إلى الشروط التي من شأنها تمكين الأمم المتحدة من الاضطلاع بالأدوار المسندة إليها. وفي هذه اللحظة تحديداً، يتعين علينا توقع أن يكون لخفض خدمات الدعم التي توفرها قوات الولايات المتحدة في ضوء السحب التدريجي لها خلال الفترة بين الآن ونهاية عام ٢٠١١ آثار هامة.

ونظراً للمخاطر الأمنية الكبيرة بالنسبة للأمم المتحدة التي من المرجح أن تستمر في المستقبل القريب، فإن القدرة على توفير الحماية الكافية لموظفي الأمم المتحدة تبقى أساسية

جميع الأطراف إلى تفاهم حول أحكام الدستور ذات الصلة. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإننا نستكشف إمكانية توسيع نطاق أعمال فرقة العمل الرفيعة المستوى. وستكون نصيحتنا لجميع الأطراف أن تركز في جدول الأعمال الموسع، بصفة خاصة، على وضع مبادئ توجيهية لإدارة إنتاج النفط وتطويره وتقاسم عائداته في جميع أنحاء العراق، بما في ذلك منطقة كردستان ومحافظة كركوك؛ وإعداد نهج لتحقيق توافق في الآراء بشأن الترتيبات المستقبلية المتعلقة بمحافظة كركوك؛ وتوضيح الأدوار والمسؤوليات الإدارية ذات الصلة بخصوص المناطق المتنازع عليها؛ وعلى إيجاد طرائق عملية لتنفيذ ترتيبات أمنية مشتركة تكفل الاستقرار في الأجل الطويل.

ولجهد تحقيق المصالحة بعد إقليمي قوي في نواح كثيرة. وينبغي للحكومة المقبلة التفكير ملياً في بناء توافق داخلي وخارجي في الآراء بشأن سياسة إقليمية للعراق. والأمن والاستقرار والنمو الاقتصادي أمور متلازمة وسيكون في مصلحة العراق وجيرانه تماماً الاستفادة من مكامن القوة لمنطقة تملك إمكانات للتقدم أكبر بكثير مما شهدناه حتى الآن. وستكون المشاركة البناءة، وليس التدخل الحزبي، ذات فائدة عظيمة للجميع. والأمم المتحدة على استعداد لتيسير العمليات الثنائية والمتعددة الأطراف عند طلبها. والأمر المهم هو أن استضافة بغداد لمؤتمر قمة جامعة الدول العربية في العام المقبل ستتيح للعراق فرصة فريدة لتعزيز جدول أعمال إيجابي للمشاركة والتعاون على الصعيد الإقليمي.

ولا يقل أهمية عن ذلك في استعادة العراق لمكانته الطبيعية في المنطقة والمجتمع الدولي الأوسع نطاقاً هدف الخروج من تحت طائلة الفصل السابع في أقرب وقت ممكن، وهو الرأي والأمل اللذين تتفق عليهما جميع الأطراف في العراق. وينبغي ألا أخفي شعوري بالقلق إزاء وقوف مؤشرات على التضارب عقبه أمام التقدم صوب إقامة

الرئيس: أشكر السيد ميلكرت على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل العراق.

السيد البياتي (العراق) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي في البداية، أن أهنتكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. كما أود أن أشكر سلفكم، الممثل الدائم لليابان، على جهوده أثناء رئاسة اليابان في شهر نيسان/أبريل. ونتوجه بالشكر أيضا إلى السيد آد ميلكرت، الممثل الخاص للأمين العام في العراق، وفريقه في بغداد ونيويورك على جهودهم الكبيرة لمساعدة حكومة وشعب العراق.

ويحيط وفدي علما بتقرير الأمين العام (S/2010/240) وعمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، ونود الإدلاء بالملاحظات التالية.

على الصعيد السياسي والأمني، ورغم أن السيد ميلكرت أعرب عن بعض الشواغل إزاء التأخيرات في العملية السياسية لتشكيل حكومة عراقية، فإننا نرى أن مداولات فعالة تجرى الآن بين مختلف المجموعات السياسية بغية التوصل إلى توافق في الآراء في ما يتعلق بهذه الحكومة. وأعرب السيد ميلكرت أيضا عن القلق إزاء الحالة الأمنية، خاصة اغتيال، بشار العكيد، العضو المنتخب حديثا في البرلمان في الموصل أمس. ونعتقد أن هذا كان نتيجة لأنشطة إرهابية في العراق تستهدف محاولة استغلال الفراغ الناجم عن التأخير في تشكيل الحكومة. وفي ما يتعلق بعلاقاتنا مع دولة الكويت الشقيقة المجاورة، أستطيع أنؤكد للسيد ميلكرت وللمجلس الأمن أن العراق ملتزم بجميع قرارات مجلس الأمن، خاصة القرارات المتعلقة بالعلاقات مع الكويت وبالحدود.

وفي ٧ آذار/مارس، قطع الشعب العراقي خطوات مهمة في بناء وهيكل الديمقراطية في العراق. وتحدث أكثر من ١٢ مليون عراقي في داخل وخارج العراق، من خلال

عند تحديد مستوى ونطاق تواجد المنظمة في العراق في المستقبل.

ونبذل المزيد من الجهد مع قوات الأمن العراقية. لكن ثبت أن توفير قوات الأمن العراقية للمجموعة الكاملة من الخدمات الأمنية التي تلزم الأمم المتحدة سيكون تدريجيا وسيستغرق بعض الوقت. وسيطلب ذلك مجموعة من الخيارات الأمنية خلال هذه الفترة الانتقالية، بما في ذلك تحسين قدرات الأمم المتحدة ذاتها، وزيادة تدريجية في الاعتماد على قوات الأمن العراقية، ودعما إضافيا من الدول الأعضاء، خاصة زيادة عدد حراس الأمم المتحدة، وكما لاذ أخير، الاستعانة على نحو حكيم بمصادر خارجية لأداء بعض المهام الأمنية، وفقا للمبادئ المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ٥٥/٢٣٢.

وفي هذا الصدد، ستعمل الأمم المتحدة في العراق أيضا على تحقيق الاكتفاء باتجاه أن تصبح معتمدة على الذات في جميع أنواع خدمات دعم الحياة والخدمات اللوجستية. إن القدرة على نشر موظفين في العراق ترتبط ارتباطا مباشرا بتوافر مأوى آمن ومكاتب آمنة، إلى جانب أصول أمنية وجوية. وكما يعلم المجلس، يجري الإعداد لجمع جديد للأمم المتحدة في بغداد، بعد تقديم حكومة العراق موقع البناء ودفع مساهمة أولية قدرها ٢٥ مليون دولار كجزء من حصة مقترحة نسبتها ٥٠ في المائة.

ونعوّل على اهتمام ودعم الدول الأعضاء في إطار عملية الميزانية القادمة لتمكين الأمم المتحدة من أن تبقى ممثلة في العراق عند المستوى الحالي، وإن أمكن وكما طلب العراق، عند مستوى أكبر. وسيكون البديل تقليل تواجد بتأثير سلب في الوقت الذي لا تزال فيه مهام رئيسية تنتظرنا والطلب على دعم الأمم المتحدة يتجاوز بالفعل ما يمكن تقديمه في الوقت الراهن.

وتمخضت الجهود المشتركة للحكومة العراقية المركزية وحكومة كردستان الإقليمية لحل المسائل العالقة عن نتائج مثمرة. وفي ١٧ أيار/مايو، وافق مجلس الوزراء على تنفيذ الاتفاق بين وزارة النفط وحكومة كردستان الإقليمية، الذي سيسمح بتصدير النفط الخام المنتج في منطقة كردستان ودفع المستحقات المالية إلى شركات النفط.

وعلى صعيد التطوير المستمر لقدرة قوات الأمن العراقية على جمع المعلومات والرد الفوري على التهديدات المحتملة، قامت قواتنا الأمنية في ١٨ نيسان/أبريل، بدعم القوات الأمريكية، بعملية ناجحة في منطقة الثرثار في محافظة صلاح الدين، شمالي بغداد، أدت إلى مقتل الإرهابي المصري أبو حمزة المهاجر، القائد العسكري لتنظيم القاعدة في العراق، ومحمد خليل الزاوي، المعروف باسم أبو عمر البغدادي، القائد المزعوم لمنظمة إرهابية منتسبة لتنظيم القاعدة معروفة باسم دولة العراق الإسلامية. وكان مقتل هؤلاء الإرهابيين ضربة قاصمة لشبكة القاعدة في العراق، التي شنت الكثير من العمليات الإرهابية التي استهدفت حياة المدنيين الأبرياء. وفي الوقت نفسه، يمثل هذا انتصارا كبيرا لقوات الأمن العراقية في جهودها المستمرة لمكافحة الإرهاب.

وعلى صعيد النجاحات التي تحققت في مجال الأمن، وفي يوم ٢٢ نيسان/أبريل، أُلقي القبض على مناف عبد الرحيم الراوي، الذي تسميه دولة العراق الإسلامية "محاظ بغداد". لقد كان مسؤولا عن تنفيذ تفجيرات مميتة في بغداد، أسفرت عن فقدان المئات من أرواح المدنيين الأبرياء. وأود أنؤكد هنا اليوم أن رسائل الموت والخراب التي تبعثها قوى الإرهاب لن تعطل العملية الديمقراطية وتعمير العراق، ولن تثني حكومة وشعب العراق عن المضي قدما على درب بناء دولة مستقرة على أساس القانون والمؤسسات المدنية.

مشاركتهم في الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات البرلمانية العراقية، كل العقبات، وأعربوا عن تصميمهم على اختيار ممثليهم، وأبدوا نيتهم مواصلة الاضطلاع بدورهم في تشكيل الحكومة التي ستدير البلد خلال السنوات الأربع القادمة.

إن نجاح العملية الانتخابية في مراحلها المختلفة في العراق إنجاز آخر للحكومة العراقية وقوات الأمن والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات. ومن خلال جهودهم التي لم تكل، وقرّ مناخ آمن وأجريت إجراءات التصويت بأعلى مستوى من النزاهة والشفافية. ولاحظت هذا كل الهيئات الدولية والإقليمية التي مارست دورا إشرافيا لكفالة نزاهة العملية الانتخابية. وأود أيضا أن أشيد بالدور المهم الذي اضطلعت به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في تقديم المشورة والمساعدة والدعم اللوجستي للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

وكان القرار القضائي بشأن إعادة فرز الأصوات في محافظة بغداد، نتيجة لعدد من الطعون التي قدمتها كيانات سياسية، خطوة مهمة في الاستكمال الناجح لعملية التصويت في الانتخابات. وكما يكفل ذلك القانون العراقي، جرى التعامل مع الطعون المتعلقة بشرعية الانتخابات ومصادقية نتائجها كي يتسنى تأكيد النتائج، خاصة في أعقاب الجدل السياسي الذي تلا إعلان النتائج. ونفّذت المفوضية العليا القرار القانوني في مدينة بغداد. مما أدى إلى اكتشاف فروقات طفيفة لم تؤثر على النتائج المعلنة في محافظة بغداد.

إن العملية السياسية في العراق مستمرة وستواصل مع لجوء المتنافسين السياسيين إلى القانون والدستور لإيجاد حلول للمشاكل السياسية. وتمثّل العملية تطورا مهما في سيادة القانون في الثقافة السياسية للعراق وحجر زاوية بارزا في العملية السياسية السلمية لبناء دولة تسود فيها سيادة القانون والمؤسسات وليس الأفراد والأحزاب.

الولايات المتحدة بتسليم مركز القيادة الأمنية المشترك شرقي بغداد إلى السلطات العراقية المختصة. وتمثل هذه الخطوة تقدما في الجهود التي تبذلها الحكومة العراقية لاستلام جميع المراكز الأمنية وتشغيلها تماما استعدادا للانسحاب الكامل لقوات الولايات المتحدة وفقا للإطار الزمني المتفق عليه بين البلدين.

وتزامن تحسن الحالة الأمنية مع خطط السياسات العامة للحكومة العراقية الرامية إلى عودة النازحين العراقيين داخل العراق وخارجه. وقد أدى هذا إلى زيادة أعداد العراقيين العائدين إلى ديارهم، من داخل العراق وخارجه. وتشير تقارير وزارة الهجرة والمهجرين الصادرة في ٣١ آذار/ مارس ٢٠١٠ عن عودة الأسر النازحة إلى عودة ٢٨٥ ٦١ نازحا في الخارج والداخل. ومنذ ذلك التاريخ، زاد الرقم بعودة ٨٥٢ ٤١ مشردا داخليا آخر وعودة ٢٤١ ٧ نازحا آخر من الخارج. ولا تزال الحكومة العراقية تعمل بالتعاون مع الهيئات الدولية المتخصصة لإدارة كل المتطلبات الضرورية لاستمرار عودة الأسر - من الخارج والمشردة داخليا - إلى ديارها.

أما على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، فقد وقّع العراق على إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية من أجل العراق للفترة ٢٠١١-٢٠١٤، وصدّق عليه مجلس الوزراء. ويمثل الإطار استكمالا للتعاون بين الحكومة العراقية والأمم المتحدة على مدى السنوات الخمس القادمة. ويشمل الاتفاق التعاون في جميع جوانب حقوق الإنسان وسيادة القانون والإصلاح الاقتصادي، وكذلك في مجالات الخدمات الأساسية والاجتماعية وبناء القدرات البشرية للعاملين في الوزارات ومؤسسات الدولة.

وشهدت صادرات النفط العراقية استقرارا ملحوظا خلال الأشهر القليلة الماضية، حيث صدر حوالي مليوني

وقد اعتقلت السلطات الأمنية العراقية طارق عبد القادر الجزائري وعبد الله عزام القحطاني، المعروف باسم سنان السعودي، اللذين كانا قد أجريا اتصالات مع الشخص الثاني في شبكة تنظيم القاعدة، أيمن الظواهري، وكانا يخططان للقيام بأعمال عنف وتفجيرات في بداية كأس العالم في جنوب أفريقيا. ومرة أخرى، يصب انتصار الحكومة العراقية في معركتها ضد الإرهاب في مصلحة جميع الدول إقليميا وعالميا.

وأعيد فتح مبنى وزارة الخارجية العراقية، تحت رعاية دولة رئيس الوزراء نوري كامل المالكي، وبحضور معالي وزير الخارجية، السيد هوشيار زيباري. وقد اكتمل تعميره بعد أن استهدفته هجمات إرهابية في ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٩، وهي الهجمات التي جرح فيها ٥٦٢ موظفا من وزارة الخارجية ولقي ٤٢ موظفا حتفهم. ولا يزال نشهد تنفيذ هجمات وعمليات إرهابية مثل اغتيال عضو البرلمان المنتخب حديثا. ومع ذلك، اعتقد أن الحالة الأمنية قد تحسنت كثيرا بشكل عام خلال الأشهر القليلة الماضية.

وتستمر الحكومة العراقية في بذل جهودها للاستفادة من الكوادر السابقة في الجيش العراقي الأبرياء من سفك دماء الشعب العراقي. وأعلنت وزارة الدفاع مؤخرا أنه بحلول نهاية عام ٢٠٠٩، أعيد إلى الخدمة حوالي ١٣ ٠٠٠ فرد سابق في الجيش العراقي وسيعاد إلى الخدمة قريبا ٧ ٠٠٠ فرد سابق آخر. وبذلك يبلغ إجمالي الأفراد السابقين في الجيش العراقي الذين أعيدوا إلى الخدمة ٢٠ ٠٠٠ فرد، في إطار الجهود المستمرة التي تبذلها الحكومة العراقية من أجل حل مسألة الأفراد العسكريين الذين خدموا في الجيش العراقي في ظل النظام السابق.

وفي إطار الجهد المستمر لتنسيق قوات الأمن بين الحكومة العراقية وحكومة الولايات المتحدة، قامت حكومة

للأزمة الإنسانية في العراق قد انتهت، وشددت على الحاجة إلى الاستثمارات داخل البلد للانتقال من مجرد توزيع مواد الإغاثة وإعادة التأهيل على نطاق ضيق إلى حلول أكثر استدامة من أجل زيادة قوة المجتمعات المحلية.

وأثارت بعض وسائل الإعلام مؤخرًا ضجة مبالغ فيها بشأن وجود سجون سرية في العراق وتعذيب المعتقلين. وفيما يتعلق بهذه المسألة، عقدت وزيرة حقوق الإنسان، معالي السيدة وجدان ميخائيل سالم، مؤتمرًا صحفيًا في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠، حيث أشارت فيه إلى أن تقارير وسائل الإعلام لم تسلط الضوء على وجود أي مخالفات، ولكنها لم تعمل سوى على تشويه الحقيقة والإساءة إلى الحكومة العراقية. وأشارت السيدة وجدان ميخائيل سالم إلى أن رئيس الوزراء أمر بتشكيل لجان للتحقيق في جميع الادعاءات المشار إليها، ويعد من الإجراءات القانونية لوقف الانتهاكات التي قد تحدث في أي سجن أو معتقل. كما أشارت الوزيرة إلى أنه كانت هناك أغراض سياسية وراء تشويه الحقائق، سعت لتقويض الإنجازات الأمنية التي حققتها الحكومة العراقية، خاصة وأنها تزامنت مع مقتل أبو عمر البغدادي وأبو حمزة المهاجر، وهما أبرز رمزين لتنظيم القاعدة في العراق.

أما على الصعيدين الإقليمي والدولي، وفي إطار الانفتاح الإقليمي والدولي في العراق، فقد شهدت الفترة الأخيرة عددًا من الأحداث، بما في ذلك ما يلي: الزيارة التي قام بها في ١٧ أيار/مايو ٢٠١٠ السيد جيفري فيلتمان، مساعد وزيرة الخارجية لشؤون الشرق الأدنى، الذي استعرض عمل لجنة تنسيق المكاسب الدبلوماسية والسياسية بين العراق والولايات المتحدة؛ والزيارة التي قام بها في ١١ أيار/مايو ٢٠١٠ سعادة السيد أرشد هرمزلو، المبعوث الخاص للرئيس التركي؛ والزيارة التي قام بها معالي السيد كريستيان إستروزي، وزير الصناعة الفرنسي؛ والزيارة التي

برميل يوميا. ولا تزال الحكومة العراقية تواصل العمل على زيادة كمية النفط التي سيتم تصديرها خلال العام الحالي، مع توقعات بوصولها إلى ٢ ٣٢٥ ٠٠٠ برميل نفط يوميا. وفي إطار الجهود المستمرة التي تبذلها الحكومة العراقية لتطوير صناعة النفط من أجل الحد من استيراد العراق للمشتقات النفطية، دعت وزارة النفط العراقية هيئة الاستثمار الوطني إلى عقد اجتماع تحضيرى لوضع آليات وبرنامج بغية عقد مؤتمر كبير لهيئات الاستثمار في المحافظات، بحيث يمكن دعوة الشركات العربية والأجنبية والمحلية للاستثمار في مصافي النفط وفقا لقانون الاستثمار العراقي من أجل تطوير قدرات مصافي النفط في العراق.

وتستعد وزارة النفط الآن للجولة الثالثة من العطاءات، التي ستركز على الاستثمار في حقول الغاز الطبيعي. وستشمل العطاءات ثلاثة حقول رئيسية - حقل سبية وحقل المنصورية وحقل عكاظ - وستركز على تطوير إنتاج الغاز العراقي لتلبية الاحتياجات المتزايدة من الغاز الطبيعي في العراق وتطوير الطاقات الإنتاجية لهذه الحقول بحيث تمكن من تصدير الغاز الطبيعي إلى الأسواق الخارجية.

وفي سياق الجهود التي تبذلها الحكومة العراقية لتعزيز الانفتاح الاقتصادي بين العراق وبقية العالم، اتخذ مجلس الوزراء قرارا في ١٣ أيار/مايو ٢٠١٠ يأذن لوزير النقل بالتفاوض والتوقيع على مشروع اتفاقية نقل جوي بين حكومة جمهورية العراق وحكومة البوسنة والهرسك. ويمثل ذلك خطوة إضافية في جهودنا الرامية إلى الانفتاح على بلدان أخرى في العالم، وخاصة في مجالات ذات أهمية حيوية، مثل النقل الجوي.

وفي إطار التحسن التدريجي في الحالة الإنسانية في العراق، ذكرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة في تقريرها عن العمل الإنساني لعام ٢٠١٠، أن مرحلة الطوارئ الحادة

في ١٣ نيسان/أبريل، حيث اجتمع مع أمير الكويت؛ والمملكة العربية السعودية حيث اجتمع مع الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود؛ وتركيا في ١٨ نيسان/أبريل حيث اجتمع مع عدد من المسؤولين الأتراك.

إن العراق ما زال يعاني من الجزاءات المفروضة بموجب قرارات مجلس الأمن بشأن نزع أسلحة الدمار الشامل، التي تحرم العراق من استخدام أوجه التقدم التكنولوجي والبحوث التكنولوجية. ووزارة الصناعة محرومة من التكنولوجيا اللازمة لإعادة تأهيل مصانع العراق. ووزارة الزراعة غير قادرة على استيراد مختلف أنواع الأسمدة. ووزارة التعليم العالي ووزارة العلوم والتكنولوجيا غير قادرتين على شراء المختبرات الضرورية للبحوث العلمية. وأخيراً، فإن وزارة الصحة محرومة من خدمات هامة عديدة لعلاج الكثير من الأمراض.

وفي سياق جهود العراق لتنفيذ التزاماته بموجب قرارات مجلس الأمن بشأن تفكيك أسلحة الدمار الشامل، كتب وزير الخارجية هوشيار زياراري، في رسالة مؤرخة ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٠ موجهة إلى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية يوكيا أمانو، أن العراق، وفقاً للمادة ١٧ من البروتوكول الإضافي الموقع بين العراق والوكالة في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، أعلن أنه سيمثل للبروتوكول مؤقلاً لحين دخوله حيز النفاذ.

ورحب مجلس الأمن بذلك، في بيانه الرئاسي المؤرخ ٢٦ شباط/فبراير (S/PRST/2010/5) باعتباره متماشياً مع القانون العراقي. كما طلب من الوكالة الدولية للطاقة الذرية إبلاغ المجلس في أقرب وقت ممكن بخصوص نوعية تعاون العراق مع الوكالة فيما يتعلق بالضمانات. وفي هذا الصدد، وفي رسالة رد موجهة إلى الأمين العام وواردة في مرفق الوثيقة S/2010/150، قال المدير العام إن الوكالة تلقي تعاوناً

قام بها في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٠ وزير الاقتصاد المعرفي في جمهورية كوريا، السيد تشوي كيونغ - هوان، الذي حضر المؤتمر الأول للمنتدى العراقي الكوري للتعاون الاقتصادي؛ والزيارة التي أجراها في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٠ وزير الخارجية السويدي كارل بيلدت، لافتتاح المقر الجديد للسفارة السويدية في بغداد.

وقام رئيس جمهورية العراق، فخامة السيد جلال طالباني، بسلسلة من الزيارات إلى بلدان أخرى، بما في ذلك إلى إيران في ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٠، حيث التقى مع سماحة المرشد الأعلى للجمهورية آية الله علي خامنئي، وإلى المملكة العربية السعودية في ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٠ حيث التقى بالهلال السعودي، الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، وإلى مصر في ٨ أيار/مايو ٢٠١٠، حيث التقى فخامة الرئيس المصري السيد محمد حسني مبارك، ومعالي الأمين العام للجامعة الدول العربية، السيد عمرو موسى.

وقام فخامة نائب الرئيس عدل عبد المهدي بسلسلة من الزيارات، بما في ذلك لسوريا في ٣ نيسان/أبريل حيث اجتمع مع الرئيس السوري بشار الأسد؛ ودولة الكويت في ٦ نيسان/أبريل حيث اجتمع مع صاحب السمو الملكي أمير الكويت، الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح؛ والمملكة الأردنية الهاشمية في ٧ نيسان/أبريل، حيث اجتمع مع صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني. كما قام فخامة نائب الرئيس طارق الهاشمي بسلسلة من الزيارات، بما في ذلك للإمارات العربية المتحدة في ٣ نيسان/أبريل، حيث اجتمع مع صاحب السمو الملكي الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان؛ ودولة قطر في ٥ نيسان/أبريل، حيث اجتمع مع صاحب السمو الملكي أمير قطر، الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني؛ والبحرين في ٦ نيسان/أبريل حيث اجتمع مع صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ورئيس الوزراء البحريني، الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة؛ ودولة الكويت

الرئيس: لا يوجد متكلمون آخرون في قائمي.
ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس
السابقة، أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية
لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٥.

ممتازا من العراق في تنفيذ اتفاق الضمانات الشاملة الخاص
به. وعلى ذلك الأساس، جددت حكومة بلدي طلبها لمجلس
الأمن استعراض القيود المفروضة بموجب القرارات ٦٨٧
(١٩٩١) و ٧٠٧ (١٩٩١) بهدف رفعها.

وختاما، أود أن أشدد على امتنان حكومة بلدي
لدور بعثة الأمم المتحدة في العراق وللدعم الذي يقدمه السيد
آد ميلكرت استجابة لطلب الحكومة.